تاريخ الإرسال: 28-07-2025 تاريخ القبول:08-10-2025

التمكين الرقمي للشباب لمواجهة تحديات الأمن السيبراني في الدول العربية المخاطر واستراتيجيات

Digital Empowerment of Youth to Address Cybersecurity Challenges in Arab Countries Risks and Strategies

كرمين سميرة*

[1]جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، (الجزائر)

Samira.kermine@univ-mascara.dz

(https://orcid.org/ /0009-0002-0563-7150)

الملخص:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهم المخاطر المهددة للمجتمعات العربية والاستراتيجيات المنتهجة للحد من الجرائم الالكترونية، خاصة في ظل الثورة الصناعية الرابعة التي عرفت تغيرات وتطورات تكنولوجيا الاعلام والاتصال جمة، واحتلت حيزا لا يستهان به في مختلف مستويات الحياة وكانت لها تأثيرات متعاظمة على تمكين الشباب لمواكبة المستجدات التكنولوجية، حيث أصبحت ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها، فاستخدام مختلف المواقع التواصل الاجتماعي أصبح سلاحا ذا حدين، فسوء استخدامها ينشئ عنها العديد من مساوئ كتهديد أمن وسلامة واستقرار الفرد والمجتمع، خاصة الجرائم الالكترونية التي أضحت هاجسا للأسر والمجتمعات لما لها من تأثيرات سلبية تهدد الأمن الاجتماعي.

*المؤلف المرسل

وتوصلت الدراسة أن الجرائم الالكترونية تعد من الجوانب الهامة التي تؤثر على التماسك الأسري، وأن انتشارها في عالمنا العربي يتطلب بدل المزيد من الوعي الأسري بمخاطر تلك التقنيات الحديثة وجرائمها المستجدة على عالمنا المعاصر، والتي تستلزم الحفاظ على الهوية المجتمعية من خلال زيادة التوعية الثقافية خاصة لأجيالنا الجديدة وتمكينهم رقميا، والتي صارت تعتمد على الأجهزة الحاسوبية والتقنيات الحديثة بصورة دائمة.

الكلمات المفتاحية: المخاطر؛ الاستراتيجيات؛ الجرائم الالكترونية؛ التمكين الرقمي؛ التماسك الأسري.

Abstract:

Through this research paper, we will attempt to shed light on the most important threats to Arab societies and the strategies adopted to reduce cybercrime, especially in light of the Fourth Industrial Revolution, which has witnessed numerous changes and developments in information and communication technology, occupying a significant space in various aspects of life and having a growing impact on empowering young people to keep pace with technological developments, as it has become an urgent necessity that cannot be dispensed with. The use of various social networking sites has become a double-edged sword, as their misuse creates many disadvantages, such as threatening the security, safety, and stability of the individual and society, especially cybercrime, which has become an obsession for families and societies due to its negative effects that threaten social security. The study concluded that cybercrime is one of the important aspects that affect family cohesion, and that its spread in our Arab world requires more family awareness of the dangers of these modern technologies and their emerging crimes in our contemporary world. This requires preserving societal identity by increasing cultural awareness, especially for our new generations, and empowering them digitally, which has become constantly dependent on computers and modern technologies

Keywords:

Risks; Strategies; cybercrimes; Digital empowerment; family cohesion .

مقدمة:

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة في مكونات الاقتصاد الجديد، عرف العالم في مطلع القرن الواحد والعشرون تغيرات متسارعة لم يسبق لها مثيل في التاريخ البشرية، وشملت كل مجالات الحياة الإنسانية، حيث اطلق عليها مصطلح الثورة الصناعية الرابعة، والذي عرفها لوتشيانو فلوريدي (Luciano floridi) في كتابه "الثورة الرابعة كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني" على أنها منظومة من المخترعات العبقرية والابتكارات التكنولوجيا الفائقة مثل الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو وانترنيت الأشياء والهندسة الحيوية والإصدار الثاني لتقنيات الشبكة العنكبوتية العالمية والويب ذي الدلالة اللفظية والحوسبة السحابية والألعاب المعتمدة على التقاط الحركة وتطبيقات الهواتف الذكية والحواسب اللوحية والشاشات اللمسية ونظام تحديد المواقع والرفقاء الاصطناعيين والرجال الآليين ووسائط الإعلام الاجتماعي والحرب السيبرانية وأخيرا الأنترنيت الفائق بنسخته الرهيبة.[1]

يعد موضوع الثورة الصناعية الرابعة من المواضيع التي لقيت اهتماما واسعا من قبل العلماء والباحثين في العديد من المجالات وخاصة المجال الاجتماعي نظرا لما أحدثته من تغيرات جذرية على مستوى التطور التكنولوجي والذي كان له تأثيرات عميقة على تمكين الشباب العربي التي طالت جميع مجالات الحياة، مما جعلها ضرورة حتمية لابد منها ولا يمكن الاستغناء عنها وذلك لمسايرة المستجدات العالمية، حيث وجد نفسه أمام ثورة حقيقية وهي ثورة المعلومات أو ما يسمى بالعالم الرقمي، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة على مختلف المستويات، إلا أن لها سلبيات كثيرة أثرت على الجانب الاجتماعي كالتماسك الأسري نتيجة سيادة نمط من الجرائم المستحدثة جراء انتشار التطبيقات الرقمية الحديثة وابرزها الجرائم الناتجة عن الاستخدام اللامسؤول للشبكات الاجتماعية مثل الجرائم الأخلاقية كالسب والقدف والتشهير والمراسلة وانتحال الهوية وغيرها من الجرائم التي أثرت بدورها على التماسك الأسري، ما يستوجب وضع ضوابط تشريعية قانونية للحد من هذه الجرائم التي ألقت بظلالها على المجتمع بمختلف فئاته.

وانطلاقا من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن لمخاطر الجرائم الالكترونية التأثير على التمكين الرقمي للشباب في ظل الأمن السيبراني؟

أولا: تحديد المفاهيم:

1. نشأة وتطور مفهوم التمكين:

استخدم مفهوم التمكين في بدايات السبعينات من القرن العشرين، وقد اقترن انتشاره مع توسع مقاربات النوع الاجتماعي، ليصبح من أهم المفاهيم المعتمدة في أغلب الدراسات والأدبيات النوع الاجتماعي.

وارتبط بالفكر الغربي واقترن بتجاوز النظرة التقليدية السائدة للفاعل الاجتماعي وانتقال إلى نظرة جديدة تقوم على الاهتمام بالفاعل باعتبار وجوده مهم في المنظومة، واحتل مفهوم التمكين مكانة محورية في الخطاب المؤسسي وفي المسارات النضالية والمطلبية للفاعلين الاجتماعيين.

قد تطور دور الدولة التقليدي وتم إعادة النظر في حاجات الطبقات المتوسطة والاستجابة لحاجاتها والعمل على الارتقاء بنوعية عيشها وطرق وسبل مشاركتها في التنمية المحلية، بعيدا عن مركزية القرار والانفراد بإدارة المجتمعات. وبهذا تطور مفهوم التمكين الذي اقترن تصاعد القيم الفردانية والحرية والمشاركة وبضرورة تغير أدوار الدولة على مستوى المؤسسات العمومية والمحلية إزاء الطبقات الاجتماعية المهمشة والمقصاة كالأفراد العاطلين عن العمل والشرائح المعدومة والمحرومة من الفرص والموارد والإصغاء لاحتياجاتها وإسماع صوتها.

أما فيما يخص ظهور التمكين يمكن ارجاعه لسنوات الستينات من القرن العشرين عندما تمرد مارتن لوثر كينغ (Marten luther king) وحركته الاجتماعية التي كانت تنادي بالمطالبة بحقوق المواطنين المدنية. وقد ساهمت في تأجيج الاحتجاجات على طبيعة العلاقات القائمة بين الإدارة والمواطن، وأدى هذا إلى تحرك لإثبات ضعف أداء سياسات التنمية للنساء وتبعيتها للرجل وتكريس مبدأ التمييز ضدها لمصلحة الرجل على مستوى الأسرة والمجتمع.

اعتبر التمكين خلال هذه الفترة بالعمليات التي تساعد النساء على الحصول على الاستقلال الذاتي واسترجاع الثقة بالنفس هذا من جهة ومن جهة أخرى ركز على التمكين الجماعي على نطاق الماكروسوسيولوجي الذي يشمل الرجال والنساء على مستوى مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية وإحداث التغيير المجتمعي من خلال دعم وتشجيع المهارات والكفاءات للقيام بأدوار فعالة في الحياة. وعلى هذا الأساس ارتبط مفهوم التمكين بمستويات عديدة منها الفردي والجماعي والقطاعي.[2]

2. مفهوم التمكين

التمكين هو مصدر لفعل (مكن) والمكان عند أهل اللغة هو الموضوع الحاوي على الشيء، أي مكن الشيء قوي ومتن ورسخ واطمأن فهو ماكن، أي أصبح قادرا وتعني (empower) إعطاء القوة القانونية أو السلطة الرسمية، كما يعني الاستطاعة أما (ment) بوصفها نتاج لعملية التقوية أو التمكين.

وعليه يمكن القول إن التمكين يشير إلى القوة القانونية أو السلطة الرسمية لتقوية الإمكانيات التي يتصف بها الإنسان وخصوصا فئة الشباب والتي تمكنهم من المشاركة في مجالات التنموية، وهو فعلا اجتماعيا يستهدف حث الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على زيادة التحكم فرديا أو جماعيا وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة.[3]

وعرفه مارلوس هويس وآخرون أن التمكين هو مسعى يهدف إلى تعزيز القدرة على امتلاك مصادر القوة والموارد.

3. **مفهوم التمكين الرقمي:**

هي توظيف التقنيات والإمكانات الرقمية في العملية التعليمية والعمليات المساندة لها وذات صلة توظيفا آمنا مسئولا بمهارة وكفاءة وفاعلية واهتمام وثقة وضبط وتحكم وسيطرة لإنتاج معرفة رقمية نوعية منافسة.[4]

وعرف أيضا على أنه وسيلة لتحقيق النمو الشامل للأفراد والمؤسسات والمجتمعات تكنولوجيا ومعلوماتيا من أجل التكيف والسيطرة على مهارات الحياة، وسواء كان التمكين الرقمي للأفراد أو المؤسسات فهو وسيلة هامة لتعزيز الثقة بالنفس تكنولوجيا ورقميا، وكذلك تعزيز القدرة التنافسية لها[5].

4.مفهوم الأمن السيبراني:

هو النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية والمالية المرتبطة بتقنية الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانات الحد من الخسائر والأضرار التي تترتب في حال تحقق المخاطر والتهديدات، كما يتيح إعادة الوضع إلى مكان عليه بأسرع وقت ممكن، بحيث لا تتوقف عجلة الإنتاج ولا تتحول الأضرار إلى خسائر دائمة.

كما عرف ايضا حسب التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات على أنه مجموعة من المهمات مثل تجميع وسائل وسياسات وإجراءات أمنية ومبادئ توجيهية ومقاربات لإدارة المخاطر وتدريبات وممارسات وتقنيات، يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبرانية وموجودات المؤسسات والمستخدمين.[6]

5.مفهوم الجرائم الإلكترونية:

عرفت الجرائم الالكترونية من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1983 على أنها فعل وعمل غير مشروع ومخالف للأنظمة وغير مرخص، يستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعلومات أو تبادلها أو نقلها وتشمل كل الجرائم التي يمكن أن تقع أو تمس بشبكة الاتصال بصفة عامة وشبكة الأنترنيت بصفة خاصة.[7]

ثانيا: تعزيز ثقافة الأمن السيبراني في ظل التحول الرقمي في الدول العربية:

لقد أصبح موضوع الأمن السيبراني من المواضيع التي أولت لها الدول اهتماما بالغا في الآونة الأخيرة، ليس لكونها ترتبط بالأمن الوطني وسلامة مؤسسات الدولة الرقمية، وإنما لارتباطها الوطيد بمستقبل الاقتصاد الوطني للدول، ما استوجب عليها بناء منظومة متكاملة تضمن حماية وتأمين للبيانات، وبنية تحتية للمعلومات

وعلى هذا الأساس راهنت الدول العربية في مساعيها لضمان أمنها القومي على اعتمادها على الأمن السيبراني، وعملها على تعزيز القدرات الدفاعية الإلكترونية لضمان أمنها الداخلي والإقليمي، وفي هذا الصدد قامت جامعة الدول العربية بتبني اتفاقية تهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز التعاون وتدعيمه بين الدول العربية في مجال القضاء ومكافحة جرائم التقنية للمعلومات، لدرء أخطار هذه الجرائم حفاظا على أمن الدول العربية ومصالحها وسلامة مجتمعاتها وأفرادها[8]

كما أنها تسعى لتجسيد استراتيجيات أمنية ومعايير رسمية لضمان أمان الاتصالات عبر الأنترنيت والشبكات، وتتوفر لديها فرق استجابة لطوارئ الحاسوب، إلا أن فعالية تنفيذ هذه الأنشطة تتفاوت من بلد إلى آخر، وذلك بناء على الظروف المحلية والموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة. [9]

ثانيا: طبيعة الجرائم الالكترونية المؤثرة على تمكين الشباب:

يمكن تحديد أبرز تلك الجرائم كما يلي:

1.جريمة الاختراق وانتحال الشخصيات عبر الشبكات التواصل الاجتماعي:

انتشرت في السنوات الأخيرة بقوة في المجتمعات العربية جرائم انتحال الشخصيات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصا بين فئة الشباب، وذلك من خلال قرصنة الصفحات والحسابات الشخصية وانتحال الشخصية، التي تعد شكل من أشكال سرقة الهوية الرقمية، حيث ينشئ مجرم الأنترنيت أو المحتال ملفا شخصيا على منصة تواصل اجتماعي باستخدام معلومات شخصية (الاسم، الصورة، الموقع، تفاصيل الخلفية...) مسروقة من شخص معين، كما يتلاعب بالضحية ويبتزها، كما أن لهذه الجريمة العديد من السلبيات والآثار المجتمعية الكبيرة مثل اندفاع الشباب الى التجربة والرغبة في الوصول الى تلك الحسابات لشخصيات عامة وكذلك قد يؤدي ذلك الى خلافات أسرية خاصة اذا كان الأمر يرتبط بقرصنة حسابات الزوجة أو الزوج وهو ما قد يؤدي لمشكلات عدة داخل الأسرة الواحدة، ويمكن أن يصل إلى التفكيك الأسري وغيره.[10]

2. جرائم الأخلاق المهددة لتمكين الشباب عبر الإنترنت:

تشمل كل الأفعال المخالفة للأخلاق والآداب العامة المرتكبة من خلال الأنترنيت بواسطة الكومبيوتر أو أي جهاز آخر يمكن بواسطته الاتصال بالأنترنيت. ويمكن أن تكون عن طريق المواقع الإباحية من خلال نشر الصور الخليعة والدعوة إلى ممارسة الفجور والبغاء عن طريق الإعلانات الالكترونية عبر مختلف المواقع التواصل الاجتماعي أو الاعتداء على الحياة الخاصة عبر الأنترنيت كالتجسس أو التشهير بالآخرين عبر الأنترنيت.

لكن اكتشاف مثل هذه الجرائم صعب خاصة فيما يخص تحديد مصدرها وإقامة الدليل عليها، بالإضافة إلى غياب التشريعات والقوانين الحديثة التي تعنى بمثل هذه الجرائم الأخلاقية، مما يستدعي تدخل المشرع لمواجهة هذا القصور وجعله يتماشى مع الجرائم التي تستخدم المواقع للإعلان عن الجرائم المخلة بالآداب.[11]

3. الجرائم المرتكبة مثل السب والقذف عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي:

عرف المشرع الجزائري في المادة 296 من قانون العقوبات الجزائري جريمة القذف " يعد قذفا كل ادعاء بواقعة من شأنها المساس بشرف واعتبار الأشخاص أو الهيئة المدعى عليها به أو إسنادها أو إلى تلك الهيئة ويعاقب على نشر هذا الادعاء أو ذلك الإسناد مباشرة أو بطريق إعادة النشر حتى ولو تم ذلك على وجه التشكيك او إذا قصد به شخص أو هيئة دون ذكر الاسم زلكن كان من الممكن تحديدها من عبارات الحديث أو الصياح أو التهديد أو الكتابة أو المنشورات أو اللافتات أو الإعلانات موضوع الجريمة"[12] انطلاقا من الجرائم المذكورة يمكن القول إن لها تأثيرات سلبية على قيم وتماسك الأسر في المجتمعات العربية، وهو ما يتطلب فرض الحيطة والحذر والتمتع بالوعي الأسري خاصة في فئة الشباب باعتبارهم الفئة الحساسة المعول عليها وهي الفئة التي لها اقبال كبير على مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبح لها آثار سلبية على الذين يسيئون استعمالها واستخدامها حيث يتحول بهم الوضع من التسلية والترفيه إلى ساحات القضاء والمحاكم.

ثالثا: الآثار السلبية للجرائم الإلكترونية على الشباب:

للجرائم الالكترونية آثارا سلبية على الشباب تكمن في فقدانهم الثقة بالنفس والخوف والقلق والصعوبة في تكوين العلاقات الاجتماعية، وقد يتطور الأمر إلى استغلالهم في العمليات إجرامية، فتعرض الشباب إلى مختلف أشكال التحرش الإلكتروني كالرسائل المسيئة والتهديدات والتنمر عبر الأنترنت، قد يؤثر سلبا على صحتهم النفسية ويؤدي إلى إصابتهم بالاكتئاب والقلق واضطرابات النوم والأكل ناهيك عن انتشار الشائعات التي تؤثر بدورها على علاقاتهم الاجتماعية.

الشباب هم الأكثر تعرضا لاستهداف الجرائم الالكترونية، وذلك راجع لعدة أسباب ترتبط بخصائصهم النفسية والسلوكية وطبيعة استخدامهم للتكنولوجيا، فأغلبيتهم يفتقرون للخبرة الكافية في التعامل مع الأنترنت بالإضافة إلى الفضول الزائد الذي يتميزون به في اكتشاف الأشياء وتجريب التقنيات الجديدة مما يجعلهم عرضة للسقوط في الجرائم الالكترونية.[13]

التي تعمل على نشر ثقافة العنف داخل المحيط الأسري والمجتمعي نظرا لما يوفره الانترنت كأداة اعلامية متنوعة الوسائل وسهلة الاستخدام ورخيصة التكلفة، بل وتساعد على التخفي، كما تصل في الوقت ذاته إلى المستهدفين في كل مكان، جعلها أداة سهلة الاستخدام وهو ما أثر بالسلب على التماسك الأسري.

بالإضافة إلى نشر الفوضى المجتمعية بين الأسر المختلفة حيث يسرت هذه التقنيات (خاصة الوسائط الالكترونية) إلى انتشار التفكك الأسري والانعزال، وإلى جانب خصائص الجرائم الإلكترونية التي تتسم بتحصين هوية المرسل واخفائها، وسرعة انتشارها مع سهولة الوصول إليها من أي مكان وبوسائل متعددة[14]. وتستخدم الوسائط الالكترونية في اشاعة الفوضى بين الأسر في مجتمعاتنا العربية ونشرها على نطاق واسع بما يهدد كيان الأسر واستقرار المجتمع. فمن الصعوبة بمكان إغفال الدور الذي لعبته الوسائط الالكترونية وخاصة الفيس بوك وتويتر في إثارة مشكلات مجتمعية وتباعد اجتماعي بين كافة الأسر والمجتمعات العربية.

وعليه؛ فإن للأسرة دور هام وكبير في توفير الحماية والحفاظ على هذه الفئة العمرية الهامة من مخاطر الجرائم الإلكترونية، باعتبارها خط الدفاع الأول والأهم وذلك من خلال وضع التدابير اللازمة لتفادي وقوع أبنائهم في هذه الجرائم التي تعتبر المهدد الأول للتماسك الأسري.

رابعا: القصور التشريعي والقانوني المتعلق بالجرائم الالكترونية المهددة لتمكين الشباب:

إن أهم ما يميز الجرائم المهددة لتمكين الشباب عبر البيئة الرقمية هو صعوبة إثباتها واكتشافها، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها عدم وجود أثر مادي للجريمة المرتكبة،

كما أن الجاني يستطيع تدمير دليل الإدانة بسرعة ومحو آثارها، وإخفاء الأدلة مما يصعب جمع الأدلة واتخاذ الإجراءات اللازمة،[15] يواجه الخبير الجنائي صعوبات متعددة في سبيل جمع الأدلة الرقمية من أجهزة الحاسب الآلي أو الشبكات الرقمية ونذكر منها:

–قيام الجاني بتهيئة جهاز الكومبيوتر للتفجير أو التدمير بمجرد تشغيله بالضغط على زر توصيل الطاقة power، مما يصعب الحصول على دليل في حالة توزيع مسرح الجريمة، كما أن سرعة مرور البيانات الرقمية عبر الشبكات لأقل من جزء من الثانية مع مهارة المجرمون في تدمير الأدلة أو تحريف أو تعديل البيانات لحماية أنفسهم.

– إخفاء الهوية من خلال القيام ببعض الإجراءات أو استخدام بعض البرامج والتطبيقات التي تساعد على طمس الهوية مما يشكل عائقا أمام الخبير الفني.

–إخفاء المعلومات من خلال استعمال بعض البرامج الخاصة بإخفاء المعلومات والبيانات، مما يجعل عملية استعادة الأدلة وإعادة تركيبها في غاية الصعوبة أم الجهات المعنية، مما يوضح لنا أن عملية الحصول على الأدلة الرقمية أمر صعب الوصول إليه مما يتطلب خبرة ومهارة للمختصين في مجال المعلوماتية.[16]

خامسا: تدابير الضبط القانوني العربي والإسلامي في مجال مكافحة جرائم تقانة المعلومات المهددة لتمكين الشباب:

في سبيل مواجهة التأثيرات السلبية لتلك الجرائم الالكترونية المهددة لأسرنا العربية، يمكن التعرض لأبرز التدابير الواجب إتباعها سعيا لمكافحة تلك الجرائم وذلك على النحو التالي:

أ– التدابير الواجب مباشرتها على المستوى الوطني: يمكن تقسيم هذه التدابير إلى نوعين احداهما موضوعية والأخرى اجرائية. وذلك كما يلي:

1–التدابير الموضوعية:[17]

– ينبغي على كل الدول اتباع سياسة جنائية مشتركة وموحدة تهدف إلى حماية المجتمع من مخاطر الجريمة المعلوماتية، من خلال تبني تدابير تشريعية وغيرها من التدابير اللازمة لإدراك عملية الدخول غير المشروع إلى سائر أو جزء من أجزاء نظام الكمبيوتر كجريمة جنائية وفقا لأحكام قوانينها الوطنية إذا ما ارتكبت هذه الأفعال بصورة عمدية.

– يجب على الدول أن تتبنى التدابير التشريعية اللازمة لإدراك أعمال الإضرار أو المحو أو الاتلاف أو التعديل أو الإعاقة التي تستهدف بيانات الأشخاص عبر الإنترنت وهو ما يؤثر على المجتمعات والأسر.

2–التدابير الجنائية: وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:[18]

–يجب على الدول أن تتخذ التدابير التشريعية التي تخولها سلطة تفتيش أنظمة الكمبيوتر أو جزء منه وبيانات الكمبيوتر المختزنة به، وكذلك الوسائط الإلكترونية المرتبطة بجرائم التماسك الأسري الإلكترونية..

– يجب على الدول أن تتخذ التدابير التشريعية اللازمة التي تكفل حفظ بيانات النقل والخاصة بأحد الاتصالات المحددة كما تكفل الحفظ السريع لتلك البيانات الخاصة بعملية النقل وبغض النظر إذا كان مقدم الخدمة واحدة أو أكثر ممن شاركوا في عملية نقل هذا الاتصال.

ب–التدابير الواجب مباشرتها على المستوى العربي:

بوجه عام هناك حاجة إلى تحقيق ما يلي على المستوى العربي:

–وجود التشريعات اللازمة لحماية البيانات والمعلومات الخاصة بالأفراد عبر شبكة الإنترنت

–زيادة الوعي الوطني في عالمنا العربي لجرائم الإنترنت المهددة للأمن الأسري وللعقوبات المترتبة عليها.

–إنشاء وحدات مختصة في التحقيق في جرائم الإنترنت المؤثرة على التماسك الأسري في المحاكم والشرطة.

–إيجاد نوع من التعاون العربي في الحماية والوقاية من هذه الجرائم.

ج– دور الأسرة في تدعيم الأمن السيبراني لمواجهة جريمة الابتزاز الالكتروني:

للأسرة دور كبير في تجنيب أفرادها من مخاطر الجرائم الالكترونية، حيث أصبحت مطالبة بهذا أكثر من أي وقت آخر بحماية أبنائها من التهديدات الالكترونية من خلال تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة لهم للاستخدام الأمثل لشبكة الإنترنيت ومتابعتهم

وتوعيتهم بالجرائم الإلكترونية بمختلف أشكالها، وإجراءات الحماية التي يجب اتخاذها لحماية أنفسهم من خطرها لكي لا يصبحوا ضحية لها أو طرفا فيها دون وعي،[19]

ولقيام الأسر بدورها بأحسن صورة على الجهات المعنية توعيتها بضرورة الانضمام للدورات التوعوية التي تقام على مستوى المؤسسات الاجتماعية، والتي تسعى إلى تثقيف الأولياء وتوعيتهم على كيفية حماية أبنائهم من الجرائم الإلكترونية أثناء استخدامهم لشبكة الأنترنيت، وطرق وأساليب الاستخدام الآمن للأنترنيت التي تمكنهم من توجيه أبنائهم وتوسيع مداركهم حول السلامة الرقمية، مع التركيز على إقامة علاقة التواصل معهم واحتوائهم وكسب ثقتهم وتبني أسلوب الحوار والمناقشة والعمل على متابعتهم.[20]

بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب في الدول العربية، سواء تعلق الأمر بالمحاكم المتخصصة للنظر في مثل هذه الجرائم، أو من حيث الاهتمام بالكوادر الأمن العام أو القضاة، كما أن القصور الكبير في العديد من المحاور التشريعية لمكافحة جرائم المعلوماتية وخصوصا فيما يتعلق بالإجراءات للتعامل مع هذا النوع من الجرائم.[21]

سادسا: أساليب مواجهة الشائعات الإلكترونية المهددة للتكامل الأسري:

1.دور أجهزة الأوقاف والشؤون الدينية:

لأجهزة الأوقاف والشؤون الدينية دور هام كالمسجد الذي يعتبر مكان الديني الذي له دور ووظيفة هامة في عملية توعية الناس وتنبيههم لأخطار الإشاعات ما يمكن أن يحدث عنها من تفكيك المجتمع الداخلي والخارجي، وأيضا تخريب الوازع الديني في ضمير الناس ووجدانهم. كتوحيد الخطبة حول المعالجة الإسلامية لظاهرة الشائعات، وذلك بتتبع الخطوات والحلول التي اهتدى إليها الدين الإسلامي.[22]

2.دور الأجهزة التربوية:

يمكن لأجهزة التربية والتعليم كالمدارس والجامعات والمعاهد أن تقوم بأعظم الأدوار التي يمكنها أن تساهم في التوعية الطلاب وخلق روح الوعي للأجيال الصاعدة فمثلا الجامعة تعمل على البحث عن الحلول الناجحة لآثار الحرب النفسية الي أثرت سلبا

على مختلف مستويات الحياة في مجتمعاتنا، ومعالجة هذه الظاهرة من خلال مناقشتها والتطرق لها في مناهجها وبرامجها الدراسية.[23]

3.دور الأسرة في وقاية أبنائها من الجرائم الالكترونية:

تعد الأسرة اللبنة الأساسية في بناء المجتمع واستقراره، حيث تلعب دورا حيويا في تنشئة الأبناء وتوجيههم وتوعيتهم باعتبارها المصدر الأساسي الذي يمد القيم والأخلاق لهم، كما أنها تعتبر الدعامة الأولى لضبط السلوك لأنها المكان الأول لمد الدروس الأولى في الحياة الاجتماعية، وعليه عليها بتركيز جهودها على توجيه وتوعية أبنائها مع تذكيرهم بمخاطر الأنترنت التي لابد من تجنبها. ولوقاية وحماية الأفراد من الوقوع في هذه المخاطر الالكترونية على الأسرة اتباع جملة من المسؤوليات والأدوار وأهمها:[24]

-اختيار الأسرة المحتوى المناسب لقدرات واهتمامات أبنائهم وابعادهم عن المواقع والصفحات التي تشكل لهم تهديدا وتؤثر على سلوكياتهم بالسلب.

-تفعيل المشاركة والتواصل العائلي من خلال استخدام برامج المحادثة عبر الأنترنت، مما يعزز من رقابة الأولياء ويقوي الروابط الأسرية.

-تعزيز الحوار والتفكير النقدي الذي يقرب الأولياء من أبنائهم أثناء استخدام الأنترنت، ويساعد أيضا على التعرف على ميولاتهم وأفكارهم.

- مساعدة الأبناء من خلال التوجيه والإرشاد في حالة الوقوع في المشكلات في إيجاد الحلول لتعامل معا كالابتزاز واستمالة لبعض الأفكار في المواقع الالكترونية. وحتى لا يتم التغرير بهم

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن مواجهة الجرائم المهددة للتماسك الأسري في المجتمع العربي هي عملية تكاملية تتطلب استراتيجية شمولية بدءا من الأسرة مرورا بعموم المجتمع بكافة مؤسساته لضمان تحقيق الأمن الأسري الشامل عربيا.

خاتمة:

تعد الجرائم الالكترونية من أهم العوامل المؤثرة على التماسك الأسري، التي تأثرت بدورها بالبيئة الرقمية وتحولات الأمن السيبراني واثرت سلبيا على المجتمعات

العربية، إذ إن الواقع الذي ألزمه التقدم التكنولوجي والاعلام والاتصال والذي أكده التطور المستمر في وسائل التواصل ونقل المعلومات باعتبارها باتت المحدد الاساسي للبناء الثقافي والقيمي والأخلاقي للمجتمعات، يؤكد أن هذه الجرائم المعلوماتية آخذة في التوسع والانتشار المستمر في مجتمعاتنا العربية، ومما يقودنا إلى القول إن الجرائم الإلكترونية التي أثرت على التماسك الأسري، هي ظاهرة إجرامية حديثة ومستجدة تقرع في جنباتها أجراس الخطر في عالمنا العربي لتنبه المجتمعات لحجم المخاطر المنتظرة وهول الخسائر المتوقعة منها على كل المستويات.

لقد انتشرت الجرائم الإلكترونية في مجتمعاتنا العربية بصورة رهيبة ومخيفة، ما يستدعي تظافر الجهود كل المؤسسات الفاعلة في المجتمع، وبدل المزيد من الوعي الحسي على مستوى الأسر بمخاطر تلك التقنيات الحديثة وجرائمها المستجدة على عالمنا المعاصر، والتي تتطلب حفاظا على الهوية المجتمعية من خلال زيادة التوعية الثقافية خاصة شبابنا باعتبارهم الأكثر استخداما للأنترنت، وصار اعتمادهم على الأجهزة الحاسوبية والتقنيات الحديثة بصورة دائمة. هذا إلى جانب وجود فراغ في الجانب التشريعي في هذا المجال خاصة في قضايا السب والقذف وجرائم الأخلاق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن المجتمعات العربية تسعى جاهدة إلى تطبيق القواعد والتشريعات على الجرائم المعلوماتية المهددة للتماسك الأسري والتي تفرض نوعا من الحماية خاصة للأجيال الجديدة ضد الأفعال المكونة لأركان هذه الجرائم الماسة بالأسر العربية.

وفي الأخير يمكن القول إن المجتمعات العربية في ظل هذا التطور التكنولوجي الهائل بحاجة إلى مزيد من الثقافة الرقمية الإيجابية في ظل انتشار الجرائم المهددة للتماسك الأسري، كذلك تبرز الحاجة إلى تفعيل الدور التوعوي للإعلام سواء التقليدي أو الجديد في سبيل نشر المعرفة بإيجابيات المواطنة الافتراضية، واستبعاد سلبيات تلك التطبيقات المعاصرة والتي انتقلت من مجرد شاشات وأزرار تكنولوجية إلى قضايا ومحاكم جنائية وهو أمر يؤكد حقيقة أن التطور التكنولوجي له وجهان مما يتطلب بث الوعى لأجيالنا العربية في سبيل الحفاظ على التماسك الأسري في مجتمعاتنا المحافظة.

ومن بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي:

نتائج الدراسة

-إن التماسك الأسري يعد من أهم الجوانب الإيجابية والتي تحقق مزيد من الاستقرار المجتمعي.

- يهدف التحول الرقمي في التطبيقات المختلفة لتقديم الخدمات التعليمية والحياتية لشبابنا وتقديم البرامج الثقافية والتوعوية والعلمية لشرائح واسعة، ومن هنا تبرز الجوانب الإيجابية للتقنيات الرقمية الحديثة..

-لقد أدى سوء استخدام التطبيقات التقنية الحديثة الى العديد من الجرائم، والتي أثرت بالسلب على لتمكين الشباب في المجتمعات العربية وهو الأمر الذي دفع الى ضرورة البحث عن اليات للضبط التشريعي تجاه تلك الجرائم من أجل الحماية ووقاية المجتمع منها.

-هناك العديد من الآثار السلبية والتي نتجت عن جرائم المعلوماتية والمؤثرة على التماسك الأسري خاصة في ظل وجود العديد من المعوقات التشريعية والتي تقف حائلا دون الضبط التشريعي لتلك الجرائم.

-في ظل انتشار تلك الجرائم وتهديداتها لتمكين الشباب في المجتمعات العربية، تبرز الحاجة لإستراتيجية تكاملية سواء في الجانب التشريعي لمكافحة تلك الجرائم أو في الجانب الثقافي من خلال مزيد من التوعية حول ضرورة التماسك الأسري وتجنب الآثار السلبية للتطبيقات المعاصرة والتي أثرت على المجتمعات.

ويمكننا أن نلخص بعض التوصيات التي يمكن أن تثري البحوث والدراسات القادمة ومن بينها:

-خلق جيل رقمي انطلاقا من تكوينه وتأهيله في المجال الالكتروني والسيبراني، باعتباره ضرورة ملحة للأجيال المستقبل، وذلك من خلال حثهم وتوعيتهم على آليات استخدام الأنترنيت وخطر الجرائم الالكترونية وما ينجم عنها من مخاطر وأبعاد أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى التركيز القوي والفعال لكل الباحثين داخل الجامعات من خلال تشجيع مراكز البحث والفرق العلمية ومراكز التكوين.

-استخدام الشباب مواقع التواصل الاجتماعي بما يعود بالفائدة وتجنب الأمور التي تسيء.

-تمسك الشباب بعقيدتهم الدينية وقيمهم الأخلاقية لتفادي الجرائم الالكترونية او الانسياق معها.

-ضرورة تقنين قواعد جديدة لمكافحة الجرائم المعلوماتية المهددة للتماسك الأسري، تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم ولاسيما فيما يتعلق بالإثبات في الدعاوى الناشئة عن هذه الجرائم، سواء في ذلك الدعاوى لجنائية والمدنية والتأديبية، كما ينبغي تعديل قواعد الإجراءات الجنائية لتتلاءم مع هذه الجرائم.

-منح الفرصة لكافة أفراد الأسر العربية في المشاركة في مكافحة الجرائم المعلوماتية المؤثرة على التماسك الأسري، وذلك من خلال تخصيص جهة مختصة تتلقى البلاغات المتعلقة بمختلف أشكال الجرائم.

-ضرورة نشر الوعي بين صفوف الأسر العربية خاصة الشباب وحثهم على تجنب مخاطر الاستخدام السيء لمواقع التواصل الاجتماعي، وعواقبه النفسية والاجتماعية والصحية.

-تفعيل دور الأسر العربية للقيام بدورها في وقاية الأبناء والشباب من الوقوع في الممارسات الخاطئة للسلوكيات والممارسات الضارة أخلاقيا عبر شبكة الانترنت.

-ضرورة إنشاء منظمة عربية تهتم بالتنسيق في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية المؤثرة على التماسك الأسري عبر الانترنت؛ مع تشجيع قيام اتحادات مجتمعية عربية تهتم بالتصدي لتلك الجرائم عن طريق نظام الأمن المجتمعي الوقائي في سبيل تحقيق التماسك الأسري.

-ضرورة تعزيز البيئة القانونية بالأدوات اللازمة للوقاية من الجرائم الالكترونيا استباقيا، والاعتماد على آليات الردع، باعتبار أن البيئة التنظيمية والتشريعية العربية مازالت في طور التشكل لكنها تحتل مراتب متأخرة دوليا في مجال الأمن السيبراني، مما يؤكد هشاشة دفاعاتها الإلكترونية.

–ضرورة تعزيز الكوادر الفنية والأمنية المؤهلة والمكونة وتزويدها بالوسائل القانونية والتقنية والتكنولوجية، مع نشر ثقافة احترام القانون في الفضاء السيبراني وحماية الحقوق والحريات الأساسية.

–تفعيل الإجراءات القانونية الخاصة بمكافحة الهاكرز واختراق الأنظمة قانونيا وإرساء ترسانة قانونية تحمي المواطن، وعلى أيضا الدول العربية توقيع كل الاتفاقيات التي تحمي الأنظمة الرقمية والافتراضية داخل دولها من خلال رسم سياسات دولية تفرض عقوبات صارمة على مرتكبي جرائم الأنترنيت.

–إلزامية تفعيل جدار الحماية من خلال وضع البصمة الإلكترونية والتوقيع الرقمي وتقوية أنظمة الباسوورد وتقنيات تنفيذ وتعزيز الحماية وعدم اختراق وعدم تزوير الرسائل الإلكترونية من خلال وضع سياسة أمنية عالية الدقة للمؤسسات والأجهزة التي تؤشر لوجود مواقع مشبوهة.

الهوامش:

1 لوتشيانو فلوريدي، الثورة الرابعة كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني، ترجمة لؤي عبد المجيد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2017، ص 15.

2 التايب عائشة، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011، ص120.

3 فهيمه كريم رزيج، تمكين الشباب فرص وتحديات، مجلة الأردن، جامعة بغداد، 2015، ص ص 11– 12.

4 عواطف بنت يحيى القحطاني، تحديات التمكين الرقمي لطالبات المرحلة الثانوية ودور خدمة الجماعة في مواجهتها، دراسة وصفية مطبقة على عينة من طالبات المرحلة الثانوية في مدارس مدينة الرياض، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية –جامعة الفيوم، العدد السابع والعشرون، 2022، 271 –304، ص 276.

5 رواء محمد عثمان صبيح، ص444، تصور مقترح لآليات تحقيق التمكين الرقمي بجامعة الزقازيق وعلاقتها بجائحة كورونا في ضوء الخبرة الهندية، مقال منشور بمجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 44 جزء 4، مصر، 2020، ص56.

6 المنشآت، الأمن السبيراني، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2022، ص03. https://www.monshaat.gov.sa/ar/node/13282، تاريخ الدخول 2025/07/28.

7 Myriam Quéméner, Yves Charpenel, la Cybercriminalité,Edition Economica, Paris, France, 2010, p 08.

8 الجريدة الرسمية، العدد 57، الموافق ل 28 سبتمبر 2014، ص 04.

9 تقرير التنمية الرقمية العربية 02 نحو التمكين الرقمي وشمول الجميع، ازدهار البلدان كرامة الانسان، الأمم المتحدة، بيروت، 2023، ص 63.

10 What is social media impersonation action tips for cautious users , https://www.bitdefender.com/en-us/cyberpedia/what-is-social-media-impersonation, تاريخ الدخول 2025/07/26

11 عبد الحليم بوشكيوه، آليات مكافحة الجرائم الماسة بالأخلاق والآداب العامة على الأنترنت، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 01، العدد 01، 2009، 33-88، ص36.

12 المادة 296، الأمر 66- 156 المؤرخ في 08 يونيو 1996، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

13 هادي محمد، الجرائم الإلكترونية تهدد مستقبل أبنائنا، 2024، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/blogs/2024/9/2/%D8%، تاريخ الدخول 2025/07/26.

14 سعد الحاج بكرى، شبكات الاتصال وتوظيف المعلومات في مكافحة الجريمة، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، العدد 11، 1991، ص56.

15 الإثبات في الجرائم المعلوماتية، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني: file:///C:/Users/GIGABYTE/Downloads/Apdf ص03، تاريخ الدخول: 2025/07/27.

16 المرجع نفسه، ص108.

17 عبدالعال الديربى، التعاون الدولي ومتطلبات مكافحة الجريمة المعلوماتية، 2013، https://accronline.com/article_detail.aspx?id=7472&srsltid=AfmBOoq19tn4NOCV1X0xnSR1bYiuM5M5TN90EJjtCnm5HKYGe3vwM584، تاريخ الدخول 2025/07/27.

18 المرجع نفسه

19 زيزيت مصطفى نوفل وآخرون، دور الأسرة في تدعيم الأمن السيبراني لمواجهة الابتزاز الالكتروني (دراسة كيفية)، مجلة الآداب، العدد 148، 2023، 423-456، ص 434.

20 دور الأسرة في التعامل مع مشكلة الابتزاز، مقال منشور في الموقع الالكتروني: https://www.secprint.sa/family-role-dealing-with-blackmail/، تاريخ الدخول: 2025/07/27.

21 لورنس سعيد الحوامدة، الجرائم المعلوماتية أركانها وآلية مكافحتها: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة ليزان للدراسات الاسلامية والقانونية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ماليزيا، المجلد 4، العدد 1، 2017، ص 27.

22 جيهان محمد الخولي، دور الشريعة الإسلامية وأجهزة الدولة في حماية المصلحة العامة (مواجهة الإشاعات- أنموذجا تطبيقيا)، مقال مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الطبيعي، الموافق ل 21 – 22 أكتوبر، 2019، ص174.

23 المرجع نفسه، ص172.

24 هدى عبد ربه حميد القرشي، واقع دور الأسرة السعودية بمدينة مكة المكرمة في وقاية أبنائها من الجرائم الالكترونية ومتطلبات تعزيزه في ضوء التربية الإسلامية،

مجلة التربية، العدد 4، الجزء 4، جامعة الأزهر، كلية التربية، القاهرة، 2024، ص ص 386- 387.

المراجع:

-الإثبات في الجرائم المعلوماتية، مقال مأخوذ من الموقع الإلكتروني: file:///C:/Users/GIGABYTE/Downloads/Apdf ص03، تاريخ الدخول: 2025/07/27.

-المنشآت، الأمن السيبراني، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2022، ص03. https://www.monshaat.gov.sa/ar/node/13282، تاريخ الدخول 2025/07/28.

-التايب عائشة، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011.

- الجريدة الرسمية، العدد 57، الموافق ل 28 سبتمبر 2014.
- المادة 296، الأمر 66- 156 المؤرخ في 08 يونيو 1996، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

-تقرير التنمية الرقمية العربية 02 نحو التمكين الرقمي وشمول الجميع، ازدهار البلدان كرامة الانسان، الأمم المتحدة، بيروت، 2023.

- جيهان محمد الخولي، دور الشريعة الإسلامية وأجهزة الدولة في حماية المصلحة العامة (مواجهة الإشاعات- أنموذجا تطبيقيا)، مقال مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الطبيعي، الموافق ل 21 – 22 أكتوبر، 2019.
- دور الأسرة في التعامل مع مشكلة الابتزاز، مقال منشور في الموقع الالكتروني: https://www.secprint.sa/family-role-dealing-with-blackmail/، تاريخ الدخول: 2025/07/27.

-رواء محمد عثمان صبيح، تصور مقترح لآليات تحقيق التمكين الرقمي بجامعة الزقازيق وعلاقتها بجائحة كورونا في ضوء الخبرة الهندية، مقال منشور بمجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 44 جزء 4، مصر، 2020.

-زيزيت مصطفى نوفل وآخرون، دور الأسرة في تدعيم الأمن السيبراني لمواجهة الابتزاز الالكتروني (دراسة كيفية)، مجلة الآداب، العدد 148، 2023، 423- 456.

-سعد الحاج بكرى، شبكات الاتصال وتوظيف المعلومات في مكافحة الجريمة، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، العدد 11، 1991.

-عواطف بنت يحيى القحطاني، تحديات التمكين الرقمي لطالبات المرحلة الثانوية ودور خدمة الجماعة في مواجهتها، دراسة وصفية مطبقة على عينة من طالبات المرحلة الثانوية في مدارس مدينة الرياض، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية -جامعة الفيوم، العدد السابع والعشرون،271 -304، 2022.

-عبد العال الديربى، التعاون الدولي ومتطلبات مكافحة الجريمة المعلوماتية، 2013، https://accronline.com/article_detail.aspx?id=7472&srsltid=AfmBOoq19tn4NOCV1X0xnSR1bYiuM5M5TN90EJjtCnm5HKYGe3vwM584، تاريخ الدخول 2025/07/27.

-عبد الحليم بوشكيوه، آليات مكافحة الجرائم الماسة بالأخلاق والآداب العامة على الأنترنت، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 01، العدد 01، 33-88، 2009.

-فهيمه كريم رزيج، تمكين الشباب فرص وتحديات، مجلة الأردن، جامعة بغداد، 2015.

-لورنس سعيد الحوامدة، الجرائم المعلوماتية أركانها وآلية مكافحتها: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة ليزان للدراسات الاسلامية والقانونية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ماليزيا، المجلد 4، العدد 1، 2017.

-لوتشيانو فلوريدي، الثورة الرابعة كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني، ترجمة لؤي عبد المجيد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2017.

-هدى عبد ربه حميد القرشي، واقع دور الأسرة السعودية بمدينة مكة المكرمة في وقاية أبنائها من الجرائم الالكترونية ومتطلبات تعزيزه في ضوء التربية الإسلامية، مجلة التربية، العدد 4، الجزء 4، جامعة الأزهر، كلية التربية، القاهرة، 370- 412، 2024.

-هادي محمد، الجرائم الإلكترونية تهدد مستقبل أبنائنا، 2024، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/blogs/2024/9/2/%D8%، تاريخ الدخول 2025/07/26.

-Myriam Quéméner, Yves Charpenel, la Cybercriminalité, Edition Economica, Paris, France, 2010, p 08.

-What is social media impersonation action tips for cautious users, https://www.bitdefender.com/en-us/cyberpedia/what-is-social-media-impersonation, تاريخ الدخول 2025/07/26